في نفسه الى القول او العقد والصدق لنسبتها الى الامر في نفسه فان التفرقة بينهما بهذا الوجه فيها
تعسف واحق الاقاويل ما كان صدقه دائما واحق من ذلك ما كان صدقه اوليا واول
الاقاويل الحقة الاولية التي انكاره مبنى كل سفسطة هو القول بانه لا واسطة بين الايجاب والسلب
فانه ينتهي جميع الاقوال عند التحليل وانكاره انكار لجميع المقدمات والنتايج وهذه الخاصة
من عوارض الموجود بما هو موجود لعمومه في كل موجود ونقاوة ما ذكره الشيخ في الشفا
السبيل في مفاتح السوفسطائية ان ليسئل عنهم انكم هل تعلمون ان انكاركم حق او باطل او تشكون
فان حكموا بعلمهم بشيء من هذه الامور فقد اعترفوا بحقية اعتقاد ما سواء كان ذلك الاعتقاد
الحقية في قولهم بانكار الحق او اعتقاد البطلان او الشك فيه فسقط انكارهم الحق مطلقا
وان قالوا انا شككنا فيقال لهم هل تعلمون انكم شككتم او انكرتم انكرتم وهل تعلمون من الاقاويل
شيئا معينا فان اعترفوا بانهم شاكون او منكرون وانهم يعلمون شيئا معينا من الاشياء فقد اعترفوا
بعلم ما وحق ما وان قالوا انا لا نفهم شيئا ابدا ولا نفهم انا لا نفهم ونشك في جميع الاشياء حتى
وجودنا وعدمنا ونشك في شكنا ايضا وننكر الاشياء جميعا حتى انكارنا لها ايضا ولعل هذا
ما يتلفظ به لسانهم معاندين فسقط الاحتجاج معهم ولا ترجى منهم الاسترشاد فليس علاجهم
الا ان يكلفوا بدخول النار اذ النار واللانار واحد ويضربوا فان الالم واللاالم واحد
ثم انه يقسم المفهوم بحسب المواد الثلث الى الواجب والممكن والممتنع قسمة حقيقية
او في مرتبتها لان الاحتمال منحصرة طرفي الوجود والعدم او الايجاب والسلب ساقط
عن الاعتبار مع صحة الفرض وهي جارية في جميع المفهومات بالقياس الى اي محمول

كان

كان فكل مفهوم اما ان يكون واجب الحيوانية او ممتنعها او ممكنها لكن حيثما يطلق الواجب
وقسيميه في العلم الكلي يتبادر الذهن الى ما يكون بالقياس الى الوجود فهذه هي بعينها هي
المستعملة في فن الميزان لكن مقيدة بنسبة محمول خاص هو الوجود واما ما توهم بعض من ان
هذه مغايرة لتلك بحسب المعنى والا لكان لوازم المهيات واجبة لذاتها فندفع بان اللازم
منه هو ان يكون الاربعة واجبة الزوجية لا واجبة الوجود فاختلاف المعنى بسبب اختلاف
المحمول لا بسبب اختلاف مفهوم الوجوب الذي هو المادة والجهة وبعض اجلة اصحاب البحوث
حيث لم يتفطن ان لوازم المهيات كثبوت الزوجية للاربعة انما يثبت بالذات الى نفس المهية
ولا يتوقف ذلك الثبوت الى مطلق جاعل المهية الا بالعرض في الطبايع الامكانية الغير المجعولة
الا بالجعل ولا على وجودها الا بالعرض ليف من جهة انها حالة الاقتضاء مخلوطة بالوجود لا بالذات
حتى يكون العلة المقتضية مركبة عند العقل من المهية وحيثية الوجود لها على ان يكون القضية
المعقودة بذلك الحكم وصفية ظن ان يكون اللوازم واجبة لملزوماتها نظرا الى ذواتها انما يتصور
اذا كانت الملزومات واجبة الوجود لذواتها اذ لو لم يكن كذلك لاحتاج ثبوت اللوازم لها الى
ما يوجدها وظن ان الضرورة في قولنا الاربعة زوج مادامت موجودة بالضرورة ضرورة
وصفية مقيدة بقيد الوجود ولم يميز الضرورة الذاتية عن الضرورة بشرط الوصف ولا الضرورة
الذاتية الازلية كما في قولنا الله قادر وحكيم بالضرورة عن الضرورة الذاتية الصادقة حال
الوجود اي مع الوجود لا بالوجود كما في هذه الضرورة اليس بين الضرورة بالشيء ذاتية او غيرها
وبين الضرورة مادام الشيء كذلك وبين الضرورة الازلية السرمدية الذاتية فرق عنده

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1